محضر الجلسة الثالثة

من الدورة الاستثنائية للدورة العادية الثالثة لمجلس النواب الثامن عشر المنعقدة يوم الأحد الواقع في 24/ ذي الحجة/1440هجرية، الموافق 2019/8/25 ميلادية.

1- قـرار اللجنة المشتركة (القانونية والعمل والتنمية الاجتماعية والسكان) 5 رقم (2) تاريخ 21/ 8/ 2019 المتضمن مشروع قانون معدل لقانون الضمان الاجتماعي لسنة2019 .

المهندس خميس عطية: شكراً سعادة الرئيس.

اقتراحي على المادة (2/د) من مشروع المُعدل أُطالب بشطب التعديل والعودة إلى القانون الأصلي، لأن هذا التعديل ينص على إستثناء العاملين من تأمينات الشيخوخة بالضمان الاجتماعي، بل إنه يحرمهم من حقوق لهم بحكم العمل وإنا هذا التعديل يتناقض مع فلسفة الضمان الاجتماعي بالأصل، التي تُعنى بضمان الشيخوخة والعجز.

كما أن تعديل اللجنة وإن كان أفضل حالاً من النص الذي تقدمت به الحكومة، ولكنه لا يكفي لأنه ينص على استثناء من تقل أعمارهم عن (28) عام من العاملين وهم فئة الشباب وهذا أيضاً يحرم الشباب من حقوقهم التقاعدية لذلك الأصل هو عدم حرمان أي عامل من أي تأمينات للضمان الاجتماعي، وهنا أيضاً هذا التعديل يحرم المؤمن عليه من حقوقه في التقاعد ويُأخر سن التقاعد له لأن هذه المادة تتحدث عن استثناء العاملين في مؤسسة ما لمدة (5) سنوات من تأمين الشيخوخة، وهذا بالضرورة يضر بمصلحة العاملين وحقوقهم لأن من حقهم الانتساب فوراً للضمان الاجتماعي لذلك أُطالب بعدم الموافقة على هذا التعديل والعودة للقانون الأصلي، وشكراً.

السيد خميس عطية: شكراً سعادة الرئيس الفاضل.

أنا أطالب بإقرار المادة كما وردت من الحكومة وعدم الموافقة على إضافة اللجنة، لأنها توسعت بإضافة الإنفاق الصحي والتعليم المهني، فالمادة كما وردت في المشروع تتحدّث عن حق المنتسب

إلى الضمان بسحب جزء من رصيده لغايات التعليم العالي، هذه إضافة نوعية تسجل في هذا القانون.

لذلك أرجو أن لا نتوسع في النفقات المالية لأن هذا القانون مالي وله حسابات دقيقة قد تؤثر على مدخرات وحقوق المنتسبين للضمان الاجتماعي، وعلينا أن نكون أكثر دقة في التعامل مع أي تعديل على هذا القانون الذي يشكل أهم أحد القوانين في الدولة، لأنه ينظم شؤون مؤسسة الضمان الاجتماعي، وكيفية الانتساب لها، وحقوق المنتسبين لها حتى نحافظ على استمرارية وديمومة الضمان الاجتماعي، وحقوق المؤمن عليهم فالقضية.

هنا ليست قضية تقديم خدمات بقدر ما هي حقوق تقاعدية وتأمينات العجز والإصابة بالعمل وهنا الحكومة تعاملت مع إضافة التعليم العالي وهذا إيجابي، ولكن جاءت اللجنة بالتوسع بإضافة التعليم المهني والنفقات الصحية.

أنا شخصياً أسعى للأمل بأن يكون الشعب الأردني جميعه لديه تأمين صحي وهذا واجب الدولة، لذلك لستُ مع إضافة اللجنة وأطالب من المجلس إقرار المادة كما وردت في مشروع القانون والاكتفاء بالتعليم العالي فقط، وشكراً.